لانكسار ما قبلها فصارت ادييبير بثلاث ياءات حذفت الاخيرة نسيا وقيل ادية
واصل غوية غويّيَّة لانقلاب الفه واو يا في التصغير واوا ثم قلبوا الواو الثانية
مع غويه يا وادغمت فصار غويّيه بثلاث ياءات واصل معية معيوية
لانه حذف من معاوية الالف ليتمكن من بنا التصغير ثم قلبت الواو يا وادغمت
فاجتمع ثلاث ياءات وحذفت الاخيرة نسيا قال بعض الشارحين لا يجوز
تعلق قوله على الافصح بقوله نسيا فانه يقتضي جواز قولك هذا عطي بكسر اليا (في)
حال الرفع ولم يقل به احد فهو متعلق بقوله حذفت الاخيرة فان بعض
النحويين جوز ذا عطي حملا على احي بسكون اليا لحذف الضمة والكسرة منها
واثباتها لعدم موجب حذفها هذا حاصل كلامه وانا اقول ان ثبت هذا
النقل فلو وجد في احيي اذ ليس فيه تنوين ليلزم التقاء الساكنين الموجب
للحذف بخلاف عطي فانه اذا حذفت الضمة والكسرة عنها التقى الساكنان
التنوين واليا فلابد من حذف اليا فالحق انه يجوز ان يكون متعلقا بقوله
نسيا فانه لما حكم بحذف الاخيرة من الياءات واراد كلية هذا الحكم من غير الاختصاص
ببعض الصور وكان في تصغير احوي خلاف في هل الحذف فيه اعلال اولا اشار
الى ان الحكم كذلك في الجميع على الافصح فقوله على الافصح اشارة الى ان في
بعض صور اجتماع الياءات خلافا في ان الحذف اعلالي اولا ويظهر لك من
هذا ان الاقتضا الذي حمل هذا الشارح على تفسيره ثم فان تعلق قوله على
الافصح بقوله نسيا لا يقتضي جواز قولك عطي حال الرفع يعرف بالتامل
قوله وقياس احوي اعلم ان احوي صفة مشبهة من الحوة وهي لون يخالط
الكمتة مثل صدا الحديد فاحوي كاسود في عدم اعلال العين وهو مما
يلي ياء التصغير فيه الواو فلذا ذكره هاهنا وفي تصغيره وجهان لمن
علم مصغر اسود يعل مصغر احوي ومن لم يعل لم يعل فنقول على المذهب
الاول اصل مصغر احوي أحيوو وقلبت الواو الاخيرة يا لانكسار ما قبلها

على غير الافصح صح

فصار

فصار احيويي ثم قلبت الواو الاولى يا وادغمت يا التصغير فيها فصار احيي بثلاث
ياءات فحذفت الاخيرة ثم اختلفوا في ان الحذف اعلالي واعتباطي فذهب سيبويه وعيسى
ابن عمر وكثير من النحويين الى ان الحذف اعتباطي وذهب ابو عمرو الى ان الحذف اعلالي
ثم اختلف القائلون بان الحذف اعتباطي في انه منصرف اولا فاختار سيبويه وكثير
من النحويين انه غير منصرف للصفة ووزن الفعل فان التصغير لا يمنع من اعتباره
بدليل قولهم افيضل منك فتقول هذا احيّ ورايت احيّا ومررت باحيّ واستدل
عليه بوجهين الاول انهم صرفوا خيرا وشرا مع انهما في الاصل اخير واشر فلما
فات الوزن بالحذف لم يعتبروه فكذا هاهنا واجيب عنه بانه مبني من الفعل
في مثاله على الهمزة الكائنة في الاول فلما حذفت فات بخلاف ما نحن فيه اذ
الهمزة باقية والوجه الثاني انهم قالوا في تصغير اعلى اعيل بالتنوين فدل
على انهم صرفوه واجيب عنه بان اصل اعيل اعيلي اعل اعلال قاض فصار
اعيلي باسكان اليا فحو لم يعوض عن الاعلال التنوين يبقى اليا ساكنة في الرفع
والجر فلا تنوين حين وهو يعوض عن الاعلال التنوين يقول في الرفع والجر اعيل
جاعلا التنوين عوضا للاعلال لا انه منصرف عنده يدل عليه قولهم افضل
منك كما تقدم هذا كله على مذهب سيبويه من جعل الحذف اعتباطيا واما من جعله
اعلاليا وهو ابو عمرو فيقول احي بالرفع والجر فيرد عليه ان التنوين اما ان
يجعل تنوين العوض او تنوين الصرف وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يلزم
ان يكون عطي بكسر اليا في الرفع والجر و(لما) رايت عطيا في النصب اذ لا فرق
بين البابين ولا قايل به واما الثاني فلوجهين الاول ما ذكر انفا فان اعلاله
عنده كاعلال قاض من انه يلزم له صرف افيضل اذ التصغير كما دخل في احي دخل
في افضل فان قال ابو عمرو ما الفرق ان افيضل باق على كمال الصيغة افعل وهذا
خرج عنها بالحذف اجيب بان الاعلال غير مخل بالزنة بدليل منع صرف اعلى
فان قال الفرق بين بين اعلى وبين احي لان الالف في اعلى ثابتة وليس اليا في احي كذلك

الثاني من

وايضا كعيسى بن عمر حكى عن بعض العرب انهم ينصرفون فيقولون هذا احي ورايت احيا ومررت باحي صح